الاتجاهات الحديثة فى التجارة الدولية

للدول النامية والعوامل المؤثرة عليها

للدكتور محمد عبد العزيز عجيمية
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة

تصدير :

يتناول هذا البحث دراسة واستقصاء لتجارة الدول النامية الدولية من نواحى طبيعتها واتجاهاتها والعوامل المختلفة المؤثرة فيها . ودراسة تجارة الدول النامية أضحت على جانب كبير من الأهمية فى الوقت الحاضر نظراً لاتصالها اتصالا وثيقاً بنواحى التنمية الاقتصادية . ويحتل موضوع التنمية وما يتصل به من أمور ومشاكل فى الدول النامية فى الوقت الحاضر مكاناً جوهرياً فى الدراسات والسياسات الاقتصادية سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الهيئات الاقليمية أو الهيئات المحلية . ويرجع عدد من الكتاب قدر هام من مشاكل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية الى مشاكل تجارتها الدولية من نواحى تلقباتها وتراخى معدلات زيادتها وكذلك اتجاه معدلات التبادل الدولية لغير صالحها (١) .

وقد يتعذر تفهم تلك المشكلات بدقة واستقصاء طبيعتها ومحاولة التغلب عليها دون دراسة لتجارة الدول النامية مع العالم الخارجى . ونحاول فيما يلى دراسة وتحليل تجارة الدول النامية فى بضع سنوات أخيرة والعوامل المؤثرة عليها والمحددة لمستقبلها والتى ترتبط تماماً بمستقبل تنميتها ، مقسمين تجارة الدول النامية الى ثلاثة مجموعات :

---

(١) راجع محاضرة الأستاذ الدكتور محمد زكى شافعى القيمة عن «مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمنتجات الأولية» معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٤ .

(ا) تجارة الدول النامية فيما بينها .

(ب) تجارة الدول النامية مع الدول الشيوعية أو الدول ذات الاقتصاد الموجه توجيهاً مركزياً والتى يشار اليها فيما بعد بمجموعة دول الكتلة الشرقية .

(ج) تجارة الدول النامية مع الدول الأكثر تقدماً أو الدول المتقدمة صناعياً ، وهى من الواضح تلك التى تقع خارج الكتلة الشرقية.

ثم نشير فى نهاية هذا البحث الى مسئولية الأطراف المختلفة وعلى الأخص الدول النامية نفسها والدول المتقدمة صناعياً نحو اتباع سياسات معينة من شأنها تنمية التجارة وتحريرها من بعض القيود والعقبات .

الفصل الأول

هيكل التجارة الخارجية للدول النامية

تتألف معظم التجارة الدولية للدول النامية من المواد الأولية ، وعلى الأخص المواد الأولية الزراعية (١) . وتتجه معظم تلك الصادرات أو حوالى ثلاثة أرباعها الى أسواق الدول الصناعية أو الدول المتقدمة صناعياً ، وتعتبر دول غرب أوروبا بمثابة السوق الرئيسى لها اذ استوعبت حوالى ٦٠٪ من صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة من المواد الأولية فى الفترة ١٩٥٩/١٩٦١ وكان نصيب الولايات المتحدة ٣٠ ٪ ، واستوردت اليابان القدر الباقى (٢) . وهذا يؤكد تماماً ، بافتراض أن الفترة ١٩٥٩/١٩٦١ تعتبر امتداداً للوضع فى الماضى واتصالا بالوضع فى المستقبل ، أهمية المواد الأولية فى صادرات الدول النامية من ناحية وأهمية أسواق الدول المتقدمة فى استيراد معظم تلك الصادرات من ناحية أخرى . ولا يجوز فى هذا المقام أن يتطرق الى الذهن أن بعض الدول النامية تطغى على صادراتها المواد الأولية بدرجة شاملة فى حين أن البعض الآخر تتصف صادراتها بالتنويع وعدم سيادة المواد الأولية . بل تكاد معظم الدول النامية تعتمد على قلة من الصادرات التقليدية والتى فى معظمها مواد أولية وذلك كما يتضح من القائمة التالية : (٣)

---

(١) يبلغ نصيب المواد الأولية فى صادرات الدول النامية فى الفترة ١٩٥٩/١٩٦١ حوالى ٩٠٪ من جملة صادراتها المنظورة ، وبلغ أكثر من ذلك فى سنوات أخرى – راجع :

U. N. Conference on Trade and Development. World Agricultural Commodity. Trade - Prospects. Problems and Policies, P. 3.

(٢) U. N. Conference on Trade and Development, Expansion of International Trade and its significance for Economic Development, p. 2

(٣) U. N. Conference on Trade and Development, International Commodity Arrangments and Policies, Table 3/II, P. 27.

جدول (١)

الأهمية النسبية للصادرات الزراعية لبعض الدول النامية
(على أساس متوسطات ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

الدول المصدرة	صادرات المنتجات الزراعية كنسب مئوية الى الصادرات	الأهمية النسبية لبعض المنتجات
أمريكا اللاتينية :		
البرازيل	٩٠	٦٤٪ اللبن والكاكاو
كولومبيا	٧٩	٧٨٪ اللبن والموز
كوستاريكا	٩١	٨٠٪ اللبن والموز
اكوادور	٩٥	٩٢٪ الموز واللبن والكاكاو
هندوراس	٨٦	٦٧٪ الموز واللبن والكاكاو
المكسيك	٥٩	٣٤٪ القطن واللبن
بنما	٩٤	٧١٪ الموز
الشرق الأوسط :		
الجمهورية العربية المتحدة	٨٠	٧٥٪ القطن والأرز
سوريا	٧٢	٤٧٪ القطن
السودان	٩٤	٧٠٪ القطن والصمغ العربى
تركيا	٧٧	٦٠٪ القطن والدخان والفواكه
الشرق الأقصى :		
بورما	٩٤	٦٩٪ الأرز
سيلان	٩٨	٨٢٪ الشاى والمطاط
الهند	٤١	٢٧٪ الشاى والقطن والدخان
أندونيسيا	٦٢	٤٧٪ المطاط والكوبرا
الملايو	٧٢	٦٤٪ المطاط

وهذه القائمة توضح تماماً كيف أن معظم الدول النامية تعتمد على قلة من الصادرات من المنتجات الزراعية ، بل انها تتنافس فيما بينها فى الأسواق الأجنبية ، وكثيراً ما يؤدى أى تحسن فى أثمانها الى زيادة فى معدلات انتاجها . ولكن بعد انقضاء فترة نظراً لقلة مرونة عرضها فى الأجل القصير — مما يحول دون استمرار ارتفاع أثمانها بل قد يؤدى الى انخفاضها .

كذلك فان تركز صادرات الدول النامية فى قلة من السلع معتمدة على مجموعة من أسواق محددة أدى الى أن حصيلة صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة أصبح يمد مجموعة الدول الأولى بالنقد الأجنبى اللازم لتمويل الواردات الأساسية لنمو تلك الدول بل وأثر تأثيراً كبيراً فى هيكل تلك الواردات وبالتبعية أثر على قدرتها فى تحقيق معدل معين للنمو (١) . ومن وجهة ثانية — فان الاعتماد على مجموعة معينة من الصادرات الى مجموعة من الدول المتطورة والمستخدمة للأساليب العلمية فى أجهزتها الانتاجية المختلفة نجم عنه فى الفترة الأخيرة تراخى فى تلك الصادرات (٢) .

ودراسة مفردات صادرات الدول النامية الى دول العالم المختلفة يوضح مرة أخرى — وليست أخيرة — اعتماد الدول النامية على صادرات المواد الأولية ، وعلى الأخص المواد الزراعية ، ويوضح كذلك أن معظم تجارة الدول النامية تتجه الى أسواق الدول المتقدمة وتوضح الأرقام الموضحة فى الجدول (٢) هذه الحقائق (٣) .

---

(١) يشير الأستاذ الدكتور محمد زكى شافعى الى أن الاتفاق على الواردات يبلغ ٥٠٪ من جملة الانفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية فى كثير من البلاد النامية . محاضرة الدكتور محمد زكى شافعى السابق الاشارة اليها ، ص ٨ .

(٢) انخفض نصيب البلاد المنتجة للمواد الأولية من التجارة العالمية — ومعظمها من الدول النامية — من زهاء الثلث ١٩٥٠/١٩٥٢ الى أقل من الربع فى ١٩٦٠/١٩٦٢ . المرجع السابق ص ١٠ .

(٣) U. N. Conference on Trade and Development, International Commodity Arrangements and Policies, op. cit., P. 22.

جدول (٢)

صادرات الدول النامية الى دول العالم

(المتوسط السنوى للفترة ١٩٥٩/١٩٦١)

	الدولارات النسبية كافة الصادرات بملايين		المواد الأولية بما فيها استبعاد البترول	
المنتجات الزراعية (المواد الغذائية والأولية)	١٠,٩	٤٥	٦٠	٨٣
المواد الأولية غير الغذائية	٢,٣	١١	١٣	١٧
البترول	٥,٠	٢٥	٢٧	—
جملة المواد الأولية	١٨,٢	٩٠	١٠٠	١٠٠
المنتجات الصناعية	٢,١	١٠	—	—
كل صادرات الدول النامية الى العالم الخارجى	٢٠,٣	١٠٠	—	—
الصادرات الى الدول المتقدمة	١٩,٢	٩٥	٩٤	٩٢
الصادرات الى كتلة الدول الشرقية ..	١,١	٥	٦	٨

ونستطيع أن نستنتج بالاضافة الى ما سبق وقررناه — من نواحى أهمية المواد الأولية فى الصادرات وأهمية أسواق الدول المتقدمة — ثلاثة حقائق على جانب كبير من الأهمية : أولها ، أهمية البترول الكبيرة ضمن صادرات الدول النامية ، ولما كانت قلة من دول العالم المتخلفة — تقل عن عدد أصابع اليدين — تستأثر بتجارة تلك السلعة لذلك يتعين إما استبعاد صادرات البترول كلية أو الاشارة اليها بما يؤدى الى توضيح الصورة الحقيقية لتجارة العالم المتخلف . وثانيهما ، النسبة المتواضعة التى تساهم بها المنتجات الصناعية الى جملة الصادرات ، وآخرها النصيب الضئيل من الصادرات التى تتجه الى أسواق دول الكتلة الشرقية . ولا يجب بأى حال من الأحوال أن يكون ذلك مبرراً لعدم اهتمام الباحث بصادرات المنتجات الصناعية أو بالتجارة مع دول الكتلة الشرقية ، اذ قد تكون أهمية تلك المنتجات فى المستقبل كبيرة . كما قد تساهم تلك الأسواق مساهمة كبيرة فى المستقبل فى حل بعض مشاكل تجارة الدول النامية ، كما سيأتى تفصيله فيما بعد .

وبدراسة تطور التجارة الخارجية فى العالم أجمع يتضح لنا نموها المضطرد ، حقيقة أنه قامت فى الفترة الأخيرة وعلى الأخص منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ثم نتيجة للكساد العالمى العديد من الصعاب والعقبات أمام استمرار نمو التجارة الخارجية ، ومع ذلك نلاحظ استمرار نموها من الأرقام التالية(١).

جدول (٣) تجارة العالم الخارجية فى السلع

المتوسط السنوى	الصادرات (مقربة الى بليون دولار)	الواردات
١٨٧٦ – ١٨٨٠	٦,٠	٧,٠
١٨٩٦ – ١٩٠٠	٨,٧	٩,٨
١٩١١ – ١٩١٣	١٨,٣	١٩,٩
١٩٢٦ – ١٩٢٩	٣١,٦	٣٤,٣
١٩٣٦ – ١٩٣٨	٢٢,٥	٢٤,٨
١٩٣٦ – ١٩٣٨ *	٢٠,٨	٢٣,٠
١٩٥٣ – ١٩٥٥	٧٧,٨	٨٢,٩

* دون الكتلة الشيوعية

وتوحى الأرقام السابقة – دون أخذ فى الحسبان التغير فى المقدرة الشرائية للنقود – باستمرار النمو فى التجارة الخارجية – باستثناء فترة الثلاثينات نتيجة لما أصاب العالم من كساد . وحتى نتفادى مشكلة التقلب فى الأسعار وبذلك تصبح الأرقام صالحة للمقارنة على مر السنوات ، فان الأستاذ Yates لجأ الى مقارنة حجم الصادرات بالزيادة فى سكان العالم من ناحية ، وبالزيادة فى حجم الانتاج الصناعى من ناحية أخرى ، فتوصل الى الأرقام التالية (٢) :

(١) يذكر الأستاذ Yates العديد من الصعاب المتعلقة بالوصول الى أرقام تمثل تجارة العالم الخارجية فى السلع . فهناك صعاب خاصة بالحدود الجغرافية وتغيرها على مر السنين وعلى الأخص فى الفترات الأخيرة ، وصعاب متعلقة بالاتفاق على تفهم معين لصادرات وواردات السلع ، والصعاب المتصلة باختلاف مواقيت بدء وانتهاء العام بالنسبة لبعض الدول ، وتلك المتعلقة بتقييم صادرات كل دولة على أساس عمله معينة ، هذا بالاضافة الى عدم توفر ارقام عن الصادرات والواردات فى بعض الدول . وعلى ذلك فيتعين اعتبار الأرقام الخاصة بالتجارة الدولية موضحة للاتجاه العام لها . راجع :

P. Lamartine Yates, Forty Years of Foreign Trade, p. 24 — 30.

(٢) المرجع السابق – صفحة ٣١

جدول (٤)

تجارة العالم الخارجية والسكان والانتاج الصناعى

الفترة	حجم الصادرات ١٨٧٦ - ١٨٨٠ =	السكان ١٠٠	الانتاج الصناعى
(١) ١٩١١ - ١٩١٣	٣١٩	١٢٦	٣٧٨
	١٩١٣ = ١٠٠		
١٩٢٩	١٢٥	١١١	١٥٥
(٢) ١٩٣٨	١١٠	١٢٠	١٥٨
١٩٤٨	١١١	١٣٢	٢٢٦
	١٩٤٨ = ١٠٠		
(٣) ١٩٥٦	١٧٧	١١٦	١٥٨

يتضح من الجدول السابق أن صادرات العالم فى الفترة الأولى زادت بمعدل يبلغ ضعفين ونصف الزيادة فى السكان ، أما فى الفترة الثانية ففاقت الزيادة فى السكان الزيادة فى التجارة وذلك نتيجة لما ساد الفترة بين الحربين من اضطرابات ومشاكل وكذلك كان الوضع أثناء الحرب العالمية الثانية والفترة اللاحقة لها ، أما فى الفترة الثالثة ، فكانت الزيادة فى التجارة تفوق الزيادة فى كل من السكان والانتاج الصناعى . وعلى ذلك نستطيع أن نستخلص مما سبق أن التجارة الدولية — فى معظم الفترات — تحقق زيادة مضطردة قدرها الأستاذ تريفن فى الفترة الحديثة بحوالى ٦٪ سنوياً (١) .

وبدراسة الوضع فى الدول النامية — باعتبارها جزء من العالم — يتضح لنا أن الزيادة فى صادراتها كانت بمعدلات أقل من الزيادة فى صادرات العالم . فبينما زادت صادرات الدول النامية فى ١٩,٦٣ بليون دولار فى عام ١٩٥٠ الى ٢٧,٥ بليون دولار فى عام ١٩٦١ ، نجد أن صادرات العالم نمت بمعدلات أعلى إذ زادت من ٥٥,٣ بليون الى حوالى ١٣٠ بليون دولار على التوالى . ويجدر الاشارة هنا الى أن معظم الزيادة فى صادرات الدول النامية كان مردها الزيادة فى حجم الصادرات . اذ زادت بمعدل ٤٠٪ ، بينما نجد أن قيمة

(١) Bent Hansen; International Liquidity, Central Bank of Egypt Lectures, p. 4.

وحدة صادرات الدول النامية عادت فى عام ١٩٦١ الى ما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ (١) .

وهذا يؤدى فى النهاية الى نتيجة على جانب كبير من الأهمية ألا وهى تراخى نصيب الدول النامية فى التجارة الدولية من ٣٥ ٪ فى عام ١٩٥٠ الى ٢٣٪ فى عام ١٩٦١ (٢) .

والتراخى فى معدلات نمو التجارة الخارجية الخاصة بالدول النامية يرجع أساساً الى التراخى فى صادرات المنتجات الزراعية بالنسبة الى الصادرات الكلية ، ولعل ذلك مرده عدم زيادة الكميات المصدرة وعدم ارتفاع أسعار تلك الصادرات الزراعية بالدرجة التى حققتها الصادرات الأخرى . وحتى اذا عقدنا مقارنة بين صادرات الدول المتقدمة وصادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية ، يتبين لنا بوضوح أن الزيادة — فى الكمية والقيمة — لصادرات المجموعة الأولى كانت بمعدلات تفوق الزيادة فى صادرات المجموعة الثانية . ويرد ذلك أساساً الى طبيعة عرض المنتجات المختلفة والطلب عليها فى أسواق المجموعتين من الدول .

ويمكن أن نوضح تلك الحقائق بعرض الأرقام الخاصة بالزيادة فى التجارة الخارجية خلال عشر سنوات تبدأ من ١٩٥٣/١٩٥٢ وتنتهى فى ١٩٦١/١٩٥٩ (٣)

(أولا) بالنسبة للمنتجات الزراعية :

تجارة العالم الخارجية		تجارة العالم فى المنتجات الزراعية	
الزيادة فى الكمية	الزيادة فى القيمة	الزيادة فى الكمية	الزيادة فى القيمة
٥٠	٥٠	٣٦	١٤

(١) U. N. Conference on Trade and Development, Expansion of International Trade and its Significance for Economic Development, p. 2

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٣ .

(٣) U. N. Conference on Trade & Development World Agricultural Commoditiv Trade - Prospects, Problems and policies, op. cit. p. 9

(ثانياً) بالنسبة للمنتجات الزراعية فى الدول النامية :

من الدول المتقدمة		من الدول النامية	
الزيادة فى الكمية	الزيادة فى القيمة	الزيادة فى الكمية	الزياد فى القيمة
٤٦	٢٤	٢٨	٧

وعلى ذلك تؤكد تلك الأرقام الحقائق سالفة الذكر والتى تتلخص فى :

١ — زيادة تجارة العالم خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦١ بمعدلات تفوق تجارة العالم فى المنتجات الزراعية .

٢ — زيادة تجارة الدول المتقدمة فى المنتجات الزراعية خلال الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦١ بمعدلات تفوق تجارة العالم النامية فى نفس المنتجات .

٣ — ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية من الدول النامية بمقدار ربع الزيادة فى حجم صادراتها يمثل شدة الهبوط فى قيمة الوحدة المصدرة من تلك المجموعة من الدول خلال فترة العشر سنوات المشار اليها .

دراسة تفصيلية لتجارة الدول النامية واتجاهاتها :

قبل أن نصل الى أية تعميمات اضافية خاصة بتجارة الدول النامية يستحسن أن ندرس — بشىء من التفصيل — مفرداتها الأساسية وأسواقها الرئيسية خلال فترة معقولة من السنوات الحديثة — ولتكن الفترة ١٩٥٦ — ١٩١٦ ، وكذلك اتجاهات تلك الصادرات .

جدول (٥)

صادرات المواد الأولية والمنتجات الصناعية من الدول النامية بملايين الدولارات (١)

المناطق المستوردة	الدول الصناعية		الكتلة الاشتراكية روسيا – شرق أوروبا الصين		الدول النامية		جملة الصادرات	
الصادرات	١٩٥٦	١٩٦١	١٩٥٦	١٩٦١	١٩٥٦	١٩٦١	١٩٥٦	١٩٦١
المواد الأولية كلها	١٥٩٨٦	١٧٠٣٠	٥١٧	١٣٨٣	٤٧٤٠	٤٧٥٠	٢١٥٠٠	٢٣٤٧٠
المواد الغذائية	٦٤٣٠	٥٨٨٠	١٣١	٦٤٠	١٤٢٠	١٤٥٠	٨٠١٠	٨٠١٠
المواد الأولية	٥٦٢٠	٥٦٢٠	٣٨٥	٧٤٠	٩٩٠	٩٧٠	٧٠٢٠	٧٣٦٠
الوقود	٣٩٣٠	٥٥٣٠	١	٣	٢٣٣٠	٢٣٣٠	٦٤٧٠	٨١٠٠
المنتجات الصناعية	٢١٩٩	٢٥٩٦	٤٢	٨٩	١٠٤٥	١٢٥٥	٣٢٩٠	٣٩٧٥
المعادن الأساسية	١٣٣٠	١٢٤٠	٤	١٢	٨٢	٩٦	١٤٣٠	١٣٦٠
المنسوجات	٢٨٠	٤٨٥	١٨	٣٢	٤٠٥	٣٩٥	٧٠٠	٩٣٠
مواد صناعة أخرى	٥٨٩	٨٧١	٢٠	٤٥	٥٥٨	٧٦٤	١١٦٠	١٦٨٥
كل الصادرات	١٨١٨٥	١٩٦٢٦	٥٥٩	١٤٧٢	٥٧٨٥	٦٠٥٥	٢٤٧٩	٢٧٤٤٥

(١) U. N. Conference on Trade and Development, Expansion of International Trade and Significance for Economic Development . op.cit, P.5

وبدراسة **مفردات الصادرات** نجد بالاضافة الى أهمية المواد الأولية — الزراعية والمعدنية وغيرها — أهمية كبيرة لصادرات البترول لدرجة جعلت سلعة البترول تتبوأ المركز الأول بين صادرات الدول النامية . فبينما كانت صادرات البترول تشكل ٢٠٪ من قيمة الصادرات المنظورة فى أوائل فترة الخمسينيات نجدها أصبحت تكون حوالى ٣٠٪ من قيمتها فى أوائل الستينات هذه الحقيقة تؤدى بنا الى نتيجة على درجة بالغة من الأهمية هى أن صادرات البترول شكلت نصف الزيادة التى تحققت فى صادرات الدول النامية خلال فترة الخمسينيات . وعلى ذلك فان نمو تجارة الدول النامية فى الفترة الأخيرة يعزى أساساً الى النمو فى صادراتها من البترول وليس الى النمو فى صادراتها التقليدية من المواد الأولية . فبينما كانت قيمة صادارت الدول النامية من المواد الغذائية والأولية — عدا الوقود — تكون ٦٥٪ من جملة صادراتها فى عام ١٩٥٣، أصبحت لا تكون الا ٥٦٪ فى عام ١٩٦١(١) . ولا شك أن هذا يمثل مشكلة جسيمة بالنسبة لتجارة معظم الدول النامية ، حيث أن قلة منها تقوم بانتاج البترول وبذلك تستأثر بمعظم ما تحقق من زيادة فى صادراتها .

أما صادرات الدول النامية فى المنتجات الصناعية فحققت خلال الفترة سنة ١٩٥٦ — ١٩٦١ زيادة تزيد قليلا عن الزيادة فى جملة الصادرات . واتجهت معظم تلك المنتجات الى أسواق الدول المتقدمة صناعياً ، اذ قامت باستيراد حوالى ثلثى تلك الصادرات ، واتجه الباقى الى أسواق الدول النامية أما نصيب دول الكتلة الشرقية فهو ضئيل الى حد امكان استبعاده . وكانت أهم المنتجات الصناعية هى المنسوجات والمعادن الأساسية وذلك كما يتبين من الاحصائية التالية :

---

(١) المرجع السابق — صحيفة ٤

جدول (٦)

صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية فى ١٩٦٠ (١) بمليون دولار

المنطقة	المنسوجات	المعادن الأساسية	المنتجات الصناعية الأخرى	جملتها	النسبة
العالم	٨٢٦	١٣٠٨	١٦٦٨	٣٨٠٢	١٠٠
الدول الشيوعية	٣٦	٢٥	٣٦	٩٧	٢,٥
الدول المتقدمة	٤٣٠	١١٩٠	٩٤٥	٢٥٦٥	٦٧,٥
الدول النامية	٣٦٠	٩٣	٦٨٧	١١٤٠	٣٠

وبدراسة **الأسواق الرئيسة** فى استيعاب منتجات الدول النامية يتبين لنا أن أسواق الدول المتقدمة صناعياً والتى تشمل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول غرب أوربا واليابان استوعبت ٧٢٪ من صادرات تلك الدول فى أوائل الخمسينيات ، ثم ارتفع نصيبها الى ٧٤٪ فى أوائل الستينيات . بمعنى أن أهمية تلك الأسواق كبيرة وأنها تتزايد وان كان ذلك بمعدلات وئيدة وكانت الصادرات الى تلك الأسواق موزعة على مجموعات السلع التالية (٢) :

٦٠٪ مواد غذائية وأولية عدا مواد الوقود .

٢٦٪ مواد وقود .

١٤٪ منتجات صناعية .

وتأتى أسواق الدول النامية فى المرتبة الثانية من ناحية الأهمية وإن كانت لم تحقق زيادة تذكر من ناحية قيمتها مما يعنى نقص فى أهميتها النسبية . والزيادة البسيطة التى تحققت فى قيمتها (حوالى ٥٪ خلال الفترة ١٩٥٦ — ١٩٦١) تنسب كلية الى الزيادة فى مبادلاتها للمنتجات الصناعية .

---

(١) U. N. Conference on Trade and Development. Trade Between Developing Countries and Centrally planned Economies, table 9, p. 5.

(٢) U. N. Conference on Trade and Development, Expansion of International Trade and its Significance for Economic Development, op. cit, p. 7

ويتضح من مراجعة الأرقام الخاصة بالتجارة بين الدول النامية أنها كانت موزعة على مجموعات السلع التالية (١) .

الوقود	٣٨٪
مواد غذائية	٢٤٪
منتجات صناعية	٢١٪
منتجات زراعية ومواد أولية	١٦٪

وهذا يوضح أن أكثر السلع أهمية هى سلعة البترول ، وهى كما سبق بيانه تتصل أساساً بقلة من الدول . كذلك نلحظ أهمية المنتجات الصناعية ، بل نلمس تزايدها خلال الفترة ١٩٥٦ /١٩٦١ بمعدل ٤٪ سنوياً ، وهذا يشير الى قيام تغيرات هيكلية فى اقتصاديات الدول النامية وكذلك فى تجارتها فيما بينها . وتشير الأدلة المختلفة على استمرار قيام هذا الاتجاه مما يعنى استمرار تزايد تجارة الدول النامية الداخلية فى المتنجات الصناعية .

وتأتى كتلة الدول الشرقية فى المرتبة الثالثة وان كان هذا لا يتفق تماماً مع معدلات الزيادة التى تحققت فى صادرات الدول النامية الى دول تلك الكتلة فبالرغم من ضآلة نسبتها الى جملة صادراتها فانها حققت زيادة خلال فترة وجيزة (١٩٥٦ /١٩٦١) بلغت حوالى ١٤٠٪ ، زيادة لم تتحقق فى الحالتين السابقتين . ومع ذلك فيجدر الاشارة الى أن زيادة صادرات الدول النامية مع دول الكتلة الشرقية كانت شبه قاصرة على قلة من الدول النامية وعلى الأخص مع الجمهورية العربية بعد حرب السويس ومع كوبا أثر أزمتها مع الولايات المتحدة . وزيادة ضخمة فى صادرات الدول النامية الى دول الكتلة الشرقية تفتح آفاقاً واسعة أمام الدول النامية مما جعلنا نفرد مناقشة مستقلة لجوانب هذا الموضوع بعد قليل .

---

(١) Ibid.

ومن العرض والتحليل السابق يمكننا استخلاص نتيجتين أساسيتين خاصتين باتجاهات صادرات الدول النامية خلال الفترة ١٩٥٦/١٩٦١ :

(أولا) زيادة واضحة فى صادرات المواد الأولية والزراعية من الدول النامية الى دول الكتلة الشرقية من ٥١٧ مليون دولار الى ١٣٨٣ مليون أى زادت بمقدار ٨٧٠ مليون دولار ، مما يساهم فى حل مشكلة تسويق المواد الأولية والزراعية .

(ثانياً) الزيادة فى صادرات المنتجات الصناعية بين الدول النامية اذ بلغت الزيادة حوالى ٢٠١ مليون دولار ، وكذلك الزيادة من الدول النامية الى الدول الأكثر تقدماً بحوالى ٤٠٠ مليون دولار ، وهذا يوضح أهمية التصنيع فى الدول النامية ، وأن أسواق الدول المتقدمة صناعياً يمكن أن تستوعب مستقبلا مقادير متزايدة من منتجات الدول النامية الصناعية .

الفصل الثانى

تحليل العوامل المؤثرة على اتجاهات التجارة الخارجية للدول النامية

بدراسة هيكل التجارة الخارجية للدول النامية واتجاهاتها يتبين انها تختلف فيما بينها وبين كتلة الدول الشرقية من ناحية وبين الدول المتقدمة صناعياً من ناحية أخرى . وعلى ذلك فان العوامل المؤثرة عليها تختلف عن بعضها فى كل من الحالتين .

ففيما يتعلق بالتجارة مع **كتلة الدول الشرقية** فنذكر على سبيل التكرار أن أهم ما يلاحظ عنها هو انخفاض حجمها النسبى من ناحية ونموها بمعدلات واضحة فى السنوات الأخيرة من ناحية أخرى . ومن المعلوم أن حجم سكان كل من الدول النامية والدول الشيوعية يمثل $\frac{4}{5}$ سكان العالم فى حين لا تساهم تلك المجموعة من الدول الا بثلث حجم التجارة الدولية . بل نضيف الى ذلك — حتى تكتمل الصورة الحقيقية للقارىء — أن صادرات الدول النامية الى العالم الخارجى اعتراها تراخى فى الفترة الأخيرة ، فبعد أن كانت تساهم وحدها فى عام ١٩٥٠ بحوالى ٣١٪ من صادرات العالم نجد أن نصيبها انخفض الى ٢١٪ فقط فى عام ١٩٦٠ (١) .

ويبدو واضحاً أن صادرات الدول النامية الى دول الكتلة الشرقية أقل تنوعاً من صادراتها الى الدول المتقدمة صناعياً وتتألف فى معظمها

---

(١) كان نصيب الدول النامية فى الصادرات الدولية بمقارنته بنصيب دول الكتلة الشرقية على الوجه التالى :

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠
الدول النامية	٣١	٢٦	٢١
دول الكتلة الشرقية	٨	١٠	١٢

U. N. Conference on Trade and Development, Trade Between Developing Countries and Centrally planned Economies, op. cit, p. I.

من مواد أولية . كذلك يتضح تماماً أن هذه التجارة محصورة فى قلة من الدول النامية ، وتشير أرقام عام ١٩٦٠ الى أن خمس دول نامية ساهمت بحوالى ٦٠٪ من صادرات الدول النامية الى دول أوربا الشرقية ، ٥٧ ٪ من صادراتها الى الدول الآسيوية الشيوعية (١) . ومن زاوية أخرى لم تؤلف تلك الصادرات الا نسبة ضئيلة الى واردات الدول الشيوعية تراوحت بين ٢ — ٨٪ منها فيما عدا حالات قليلة (٢) .

والتعرف على العوامل المؤثرة على تجارة الدول النامية مع دول الكتلة الشرقية تقتضى فى أول مراحلها التعرف على بعض الخصائص الرئيسية لتجارة الدول الشرقية فيما بينها . ولعل أهم ما يعنينا من تلك الخصائص فى بحثنا هذا ، هو أن الاتحاد السوفيتى يصدر لدول الكتلة الأخرى قدراً كبيراً من احتياجاتها من المواد الأولية . وتوضح نتائج معاملات الاتحاد السوفيتى مع دول الكتلة الشرقية وجود فائض من صادرات المواد الأولية والغذائية ووجود عجز فيما يتصل بالمعامِلات فى المنتجات الصناعية . معنى هذا أن دول شرق أوربا أصبحت تعتمد اعتماداً كبيراً فى الحصول على المواد الأولية والغذائية على الاتحاد السوفيتى ، كما أنها أصبحت تأخذ فى الاعتبار فى توجيه عوامل انتاجها نحو ضروب النشاط الاقتصادى المختلفة ، حاجة الاتحاد السوفيتى الى العديد من المنتجات . هذه السياسة تهدف نحو تحقيق تكامل بين اقتصاديات المنطقة كما أنها تكفل لها قدراً من الأمن الاقتصادى . وقبول هذه المبادىء فى التبادل أمر يرد الى الاعتبارات السياسية بدرجة أكبر من الاعتبارات الاقتصادية (٣) .

---

(١) أنظر الجدول الموضح لصادرات الدول النامية الى دول الكتلة الشرقية من المرجع السابق ص ٢ .

(٢) وذلك باستثناء الاتحاد السوفيتى اذ بلغت النسبة ١١٪ الى جملة وارداته ، ويوغوسلافيا حيث كانت النسبة ١٢٪ وتشيكسلوفاكيا حيث كانت النسبة ١٠٪ . المرجع السابق ص ٣ .

(٣) يؤكد هذه الناحية الزيادة الكبيرة فى التعامل مع الجمهورية العربية — اذ استوعبت دول الكتلة فى عام ١٩٦٠ ٥٠٪ من صادراتها — والتعامل مع كوبا — اذ استوعبت الكتلة فى نفس العام ٣٠٪ من صادراتها — ومرد هذه الزيادة فى التعامل عوامل سياسية أكثر منها عوامل اقتصادية المرجع السابق ، جدول ٣ صحيفة ٣ .

كذلك فان دول الكتلة الشرقية – وهى التى تتبع أسلوب التخطيط الاقتصادى فى تنمية انتاجها تحاول التقليل من أهمية التجارة الخارجية وذلك لأن درجة سيطرتها عليها أقل من سيطرتها على قطاعات الاقتصاد الأخرى . وهذا يدعوها الى العمل على تحقيق اكتفاء ذاتى على أساس اقليمى . وهذا يؤدى الى تنمية التبادل بين أعضائها على حساب التبادل مع الدول الأخرى ، وهذا كثيراً ما يؤدى الى تعاون الدول المختلفة سوياً فى رسم الخطط الاقتصادية التى تحقق أقصى ما يمكن تحقيقه من اكتفاء اقليمى .

ولا يمكن أن يفهم من هذا أن التبادل مع الدول النامية تحول دونه عوامل ايدلوجية بل يمكننا أن نؤكد وجود **عوامل دافعة** تجعلنا نؤمن بازدهار مستقبل التجارة بين الكتلتين النامية والشرقية ، وأهم هذه العوامل هى :

١ – يحقق تعامل الدول النامية مع دول الكتلة الشرقية وعلى الأخص دول شرق أوربا الحصول على قدر من حاجتها من المواد الأولية والغذائية وبذلك يعفى الاتحاد السوفيتى من قدر من مسئولية مد دول المنطقة بحاجتها من تلك السلع . ويحقق مثل هذا التعامل فوائد جليلة للأطراف المعنية . فهو يوفر لدول شرق أوربا قدراً من حاجتها الى المواد الأولية بأسعار ملائمة بل ويمكنها الاعتماد على هذا المصدر عن طريق عقد اتفاقات وعقود طويلة المدى . وهو يساهم فى حل مشكلة تسويق المواد الأولية أمام الدول النامية ، بل وتستطيع أن تطمئن الى استمرار قيام تلك الأسواق عن طريق ابرام عقود طويلة المدى معها . وهو كذلك يمكن الاتحاد السوفيتى من توجيه عوامل انتاجه الى صناعات أخرى تتمشى مع مرحلة تقدمه الاقتصادى .

٢ – تسعى الدول الشرقية نحو تحقيق معدلات نمو طموحه ، وتولى الصناعة فى برامجها وخطتها عناية خاصة . لاشك أن هذا يؤدى الى زيادة كبيرة فى الطلب على المواد الأولية المختلفة . ولما كان انتاج المواد الأولية يحتاج بطبيعته الى استثمارات ضخمة ولما كانت معظم الدول الشرقية تعترضها

عقبات بصدد تدبير تلك الاستثمارات الضخمة . لذلك فقد يكون من الأوقع لها أن تحصل على المواد الأولية من الدول النامية على أن توجه معظم استثماراتها نحو الانتاج الصناعى . معنى هذا أن مصلحة الطرفين — من وجهة النظر الاقتصادية — تقضى بتصدير المواد الأولية من الدول النامية الى دول الكتلة الشيوعية .

٣ — من المشاكل الأساسية التى تواجه معظم الدول الشرقية أن الانتاج الزراعى فيها اعتراه قدر من التخلف وهذا مرة أخرى يفتح مجالات أمام منتجات العالم المختلفة .

٤ — فى دراسة معدلات استهلاك الدول الشرقية فى العديد من المنتجات الزراعية والأولية يتضح تماماً انخفاض معدلاتها بمقارنتها بالوضع فى معظم دول العالم الأخرى . ولا شك أن زيادة قليلة فى تلك المعدلات ينجم عنها زيادة كبيرة فى صادرات الدول النامية .

فبدراسة معدلات استهلاك البن والكاكاو فى دول العالم فى عام ١٩٦١ يتضح الآتى (١) :

جدول (٧) معدلات الاستهلاك فى بعض الدول من البن والكاكاو فى عام ١٩٦٠
(نصيب الفرد بالكيلو جرام)

	البن	الكاكاو
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٫٣	١٫٧
فرنسا	٤٫٣	١٫٢
ألمانيا الغربية	٣٫٦	٢٫٠
ايطاليا	٢٫٠	٠٫٦
النمسا	١٫٧	١٫٥
ألمانيا الشرقية	١٫٤	٠٫٧
تشيكسلوفاكيا	١٫٠	١٫١
المجر	٠٫٣	٠٫٤
بولندا	٠٫١	٠٫٤
الاتحاد السوفيتى	٠٫١	٠٫٣

(١) المرجع السابق ، جدول رقم ١٠ ، صحيفة ٧ .

ومجرد نظرة على تلك الأرقام توضح مدى انخفاض معدلات استهلاك الفرد من تلك السلع فى دول الكتلة الشرقية بمقارنتها بكل الدول الأخرى . واذا فرضنا أن الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا ضاعفت من استهلاكها لتلك المواد — وحتى فى هذه الحالة فستستمر معدلات الاستهلاك منخفضة بل شديدة الانخفاض فى دولة مثل الاتحاد السوفيتى فان صادرات البن التى يقدر لها أن تزداد بمقدار ٥٠ مليون دولار ، وصادرات الكاكاو بمقدار ٦٠ مليون دولار (١) .

ومن ناحية أخرى فتوجد **مجموعة من العوامل المعوقة** ، أثرت فى الماضى على معدل التجارة بين المجموعتين من الدول ومن الجائز أن تؤثر فى المستقبل وإن كنا نؤمن أن فى الامكان التغلب على قدر منها . أهم تلك العوامل السلبية هى :

١ — لعل من المشاكل التى تعوق زيادة التبادل بين المجموعتين عدم وجود علاقات تاريخية تجارية بين الدول النامية ودول الكتلة الشرقية . فالدول النامية ظلت لفترة طويلة — وما زال بعضها — تتسم اقتصادياتها فى أركانها النقدية والاستثمارية والتجارية تابعة للدول الاستعمارية الرأسمالية . لذلك فان اقتصادياتها ظلت وما زالت مرتبطة بالاقتصاديات الرأسمالية الغربية . وعلى ذلك فان معدلات التبادل بين الكتلتين وهى منخفضة ، انما امتداداً لما كان عليه الوضع فى الماضى . وكلما تمكنت الدول النامية من تحقيق قدر من التحرر الاقتصادى والتجارى كلما توقعنا زيادة فى التبادل بينها وبين دول الكتلة الشرقية .

٢ — كان من نتائج التبعية السياسية — ومن ثم التبعية الاقتصادية — عدم قيام صلات تجارية بين دول الكتلة الشرقية والدول النامية ، لدرجة

---

(١) قدرت هذه الأرقام على أساس مستويات أسعار ١٩٦٠ — المرجع السابق — صحيفة ٦ .

أن دول الكتلة الشرقية تحصل على قدر كبير من المواد الأولية عن طريق الدول الأوربية (١) .

٣ — لعل من أهم المشاكل التى تعوق التبادل بين الدولتين هو اختلاف الأنظمة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بينهما . وعلى ذلك فان تنظيم اقتصاديات وتجارة المجموعتين الخارجية ومدفوعاتها تختلف . واتجاه العديد من الدول النامية للأخذ باساليب التنمية الاقتصادية ، وانتشار قدر من المبادىء الاشتراكية فيها سيساهم مساهمة أكيدة فى تذليل بعض تلك العقبات .

ولا شك أن نمو التبادل مع مجموعة دول الكتلة الشرقية أمر مرغوب فيه من قبل الدول النامية ، إذ أن زيادة صادراتها اليها يؤدى الى زيادة فى امكانيات وارداتها وبالتبعية يساهم فى حل مشاكلها ورفع معدلات دخولها . إلا أن الدول النامية — نتيجة لمشاكل موازين مدفوعاتها — يتعين عليها أن تسعى نحو بيع صادراتها مقابل الدفع بالعملات الحرة ، كما ترغب فى الشراء مقابل تسهيلات ائتمانية ،وعلى ذلك يمكنها مواجهة مشاكل موازين المدفوعات من ناحية ، وتحقيق قدر معقول من التنمية من ناحية أخرى . قد لا يتحقق هذا فى جميع المعاملات ومع ذلك فان بعض الدول الشيوعية قدم تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل الى الدول النامية ، كذلك فان الاتحاد السوفيتى ومعظم دول الكتلة الشرقية حققت فائضاً فى معاملاتها مع الكتلة الاسترلينية وعلى ذلك فهى تستطيع أن تدفع فى بعض الحالات بالاسترلينى أو ببعض العملات الحرة الأخرى .

وملاحظة أخيرة فى التجارة بين الدول النامية ودول الكتلة الشرقية هى أنه يتعين أن لا يؤدى التوسع فى التبادل بينها الى أن يكون ذلك على حساب صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة صناعياً ، اذ أن زيادة التبادل

---

(١) حصلت روسيا وبولندا على حوالى ٥٠٪ ، ٧٥٪ من كل وارداتها على التوالى من النحاس عن طريق أوربا الغربية ، وحصلت بولندا على ٢٠٪ من حاجتها الى الجلود و ٥٠٪ من البذور الزيتية كذلك من دول أوربا الغربية . المرجع السابق صحيفة ٩ .

بين الكتلتين كثيراً ما أدت الى زيادة صادرات دول الكتلة الشرقية لسلع الدول النامية الى الدول المتقدمة (١) .

وفى ختام هذا التحليل نكرر الأهمية الكبيرة لنمو صادرات الدول النامية الى دول الكتلة الشرقية وذلك للأسباب الآتية :

١ — تعد تلك الصادرات اضافة حيوية فى طلب العالم على المواد الأولية.

٢ — كانت صادرات الدول النامية من المواد الغذائية الى دول الكتلة الشرقية فى الفترة الأخيرة ، ومن المتوقع أن تكون كذلك ، بمثابة تعويض للنقص فى صادراتها الى الدول المتقدمة .

٣ — تمثل صادرات الدول النامية من المواد الأولية الى دول الكتلة الشرقية الزيادة التى حققتها تلك الدول فى صادراتها عامة .

وفيما يتعلق بالتجارة مع الدول المتقدمة صناعيا فلقد سبق أن رأينا أن معظم منتجات الدول النامية تتجه الى أسواقها . وتختلف العوامل المؤثرة على هذه التجارة عن العوامل السابق تحليلها من ناحية أن أسواق الدول المتقدمة هى الأسواق التقليدية لها وأنه منذ أمد بعيد قامت علاقات تجارية بينهما ، بل ان اقتصاديات العديد من الدول النامية ارتبطت باقتصاديات وسياسات الدول المتقدمة . وعلى ذلك فان التغير فى سياسات واقتصاديات الدول المتقدمة له أكبر الأثر على التجارة مع الدول النامية .

ويشير تقرير اللجنة الأولى فى مؤتمر التجارة والتنمية لعام ١٩٦٤ الى قيام مجموعتين من العوامل أثرا ويؤثراً على صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة . فهناك عوامل جعلت معدل الزيادة فى الطلب على المواد الأولية يقل كثيراً عن معدل الزيادة فى الانتاج والدخل فى العالم ، وعوامل أخرى

---

(١) زادت صادرات القطن المصرى زيادة كبيرة الى الاتحاد السوفيتى فى الفترة التالية لحرب السويس الا أن قدراً من تلك الأقطان أعيد بيعه الى الدول الغربية وكذلك فيما يتعلق بسكر كوبا .

أدت الى زيادة انتاج المواد الأولية والغذائية وبالتبعية زيادة فى المنافسة على تصدير تلك المنتجات (١) . فكأن مجموعة العوامل الأولى ترتب عليها قصور فى الطلب ، كما ترتب على مجموعة العوامل الأخرى تراخى بل وهبوط فى الأثمان . يترتب على تلك العوامل جميعاً ليس فقط ميلا فى معدلات التبادل الدولية الى غير صالح الدول النامية وانما تراخى فى حصيلة صادراتها وما يترتب على ذلك من نقص فى مقدرتها على الاستيراد والآثار المترتبة على ذلك فى نواحى النمو الاقتصادى ، وكذلك يترتب على ذلك عجز فى موازين مدفوعاتها كما سيرد توضيحه فيما بعد .

وزيادة الدخول فى الدول المتقدمة صناعياً — فى الفترة الأخيرة — يؤدى من ناحية عامة الى زيادة فى معدلات الاستهلاك ، الا أننا نجد أن معدلات الاستهلاك لمعظم المواد الأولية والغذائية ضعيفة الحساسية للزيادة فى دخولها (٢) وعلى ذلك فان زيادة صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة بمعدل ٥٪ سنوياً مثلا ، يستدعى زيادة فى الناتج القومى فى الدول المتقدمة بمعدل يزيد كثيراً عن ٥٪ . يرجع ذلك الى أن مرونة الطلب الكلية فى الدول المتقدمة منخفضة ، ولذلك فان زيادة صادرات الدول النامية اليها لن تتحقق تلقائياً نتيجة لزيادة الدخول فيها وانما تقتضى جهوداً ضخمة من الطرفين ، بل وتتطلب اجراء تعديلات أساسية فى سياسات الدول المتقدمة التجارية .

ويمكن أن نلخص العوامل الرئيسية التى تؤثر على صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة فيما يلى(٣) :

---

(١) U. N. Conference on Trade and Development. Report I of the First Committee.

(٢) قد تكون الصورة عكسية فى بعض الحالات اذ أن زيادة الدخول فى الدول ذات معدلات الدخول المرتفعة قد تؤدى الى نقص فى معدلات استهلاك المواد الأولية والغذائية .

(٣) لاشك أن العوامل الفنية المرتبطة بطرائق الانتاج والنقل لعبت دوراً كبيراً فى التأثير على تكاليف الانتاج وبالتبعية على التجارة فى تلك المنتجات . ويشير الأستاذ هابرلر الى أن الشوط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المنتجة للمواد الأولية فى المناطق المدارية والمعتدلة — كان =

(أولا) عوامل متصلة بالطلب :

١ — ضعف استجابة طلب المستهلك على المواد الغذائية للزيادة فى الدخل ، ذلك لأن مستويات الدخول ومعدلات استهلاك المواد الغذائية مرتفعة أصلا .

٢ — النقص فى الطلب على الكميات المستخدمة من المواد الأولية ومواد الوقود لكل وحدة من المنتجات وذلك نتيجة للتقدم الفنى الذى ساد الانتاج فى الآونة الأخيرة .

٣ — النمو المتزايد فى استخدام المواد البديلة التى حلت محل المنتجات الأولية .

٤ — النقص فى الطلب على المواد الأولية نتيجة للتحول الذى تحقق فى الهيكل الصناعى بطريقة أدت الى نفس الأهمية النسبية للصناعات التى تعتمد بشدة على المواد الأولية المستوردة .

(ثانيا) عوامل متصلة بالعرض :

٥ — زيادة المنتج من بعض المواد الأولية من الدول النامية — وعلى الأخص المدارية — وبالتبعية زيادة المعروض منها وذلك نتيجة للتقدم الفنى فى الانتاج الزراعى بمعاونة رؤوس الأموال المستوردة . وكذلك التوسع الكبير فى الزراعة فى فترة الخمسينيات حيث مالت الأسعار الخاصة بالعديد من المواد المدارية نحو الارتفاع . كذلك تحققت زيادة ملموسة فى انتاج المواد الغذائية والأولية فى الدول المتقدمة نتيجة للتقدم الفنى الذى

= كبيراً بل انه أكبر مما كان عليه الحال منذ ثلاثين عاماً. ويضيف الى ذلك أن مستوى المعيشة المرتفع والذى يمكن المحافظة عليه — دون تجارة أو بتجارة قليلة أعلى مما كان عليه منذ ثلاثين عاماً .

راجع Readings in the Theory of International. Some Factors Affecting the Future of International Tradeand International Economic policy Loy G. Haberler. p. 632 — 533.

أدى الى زيادة فى الانتاجية ، وكذلك نتيجة للسياسات الحمائية والاعانات وسياسات تعزيز الأسعار فى تلك الدول (١) .

٦ — انتشار الوعى الانمائى Development Consciesness فى الدول النامية فى فترة الخمسينيات وكذلك بصورة أوضح فى فترة الستينيات — حقب التنمية Development Decade — مما أدى الى زيادة الانتاج من العديد من المواد الأولية والغذائية وذلك دون أخذ فى الاعتبار حاجة السوق الدولية الى تلك المنتجات وانما بأمل زيادة المصدر منها . وهذا أدى فى النهاية الى زيادة المنتج من العديد من المنتجات — وخاصة المنتجات المدارية — وأدى الى انخفاض ملموس فى أثمانها (٢) .

---

(١) تشير الاحصاءات عن تجارة العالم الى أن صادرات المواد الأولية من الدول النامية الى الدول المتقدمة زادت بنحو ١,٩٥ بليون دولار خلال المدة ١٩٦١/٥٨ أى من ١٨,٨٧ بليون دولار عام ١٩٥٨ الى ٢٠,٨٢ بليون دولار فى عام ١٩٦١ بمعدل بلغ نحو ١٠٪ ، بينما زادت الصادرات من نفس هذه السلع من الدول المتقدمة صناعياً واليها بنحو ٥,٦٣ بليون دولار أى من ١٨,٩٩ بليون الى ٢٤,٦ بليون بمعدل قدره ٣٠ ٪ . راجع النشرة الاقتصادية لوزارة الاقتصاد بالجمهورية العربية — عدد ديسمبر ١٩٦٣ ، ص ٣٣ .

(٢) بينما انخفضت أسعار التصدير للمواد الأولية بمعدل ٧٪ فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٢ زادت أسعار التصدير للمنتجات الصناعية بمعدل ٢٧٪ ، ولعل من أهم الأسباب الى هذه النتيجة الزيادة الواضحة فى انتاج الدول النامية للمواد الأولية وبالتبعية الزيادة فى عرضها .

راجع : U. N. Conference on Trade and Development, Report of the First Committee, op. cit. p. 6.

الفصل الثالث

وسائل تنمية التبادل التجارى للدول النامية مع العالم الخارجى

والعوامل السالفة لا تدعو الى الاطمئنان من ناحية نمو تجارة الدول النامية الخارجية إذ أن العوامل المتعلقة بنمط الاستهلاك ، واشتداد المنافسة ، والسياسات التجارية والمالية الغير ملائمة ، بالاضافة الى النواحى والاعتبارات الفنية المختلفة ، تشير إلى أن نمو تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة ستكون بمعدلات تقل عن معدلات النمو فى الانتاج والدخل فى الدول المتقدمة . هذه الحقيقة تضع عقبات وصعاب أمام تحقيق الأهداف التى حددتها هيئة الأمم لنمو الدول النامية خلال حقب التنمية .

ولعل فى دراسة تجارة الدول النامية ونتائجها فى الحاضر وفى تقدير ما سيكون عليه الوضع فى المستقبل القريب ما يوضح صعوبات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ويستدعى ضرورة اعادة النظر فى السياسات المؤثرة على تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة .

(أولا) تجارة الدول النامية وموازين مدفوعاتها فى الوقت الحاضر :

وبدراسة تجارة الدول النامية فى عام ١٩٥٩ — باعتباره من الأعوام العادية — يتضح أن الدول النامية لم تتمكن من تحقيق التوازن فى معاملاتها مع العالم الخارجى إلا عن طريق حصولها على قروض واستثمارات طويلة الأجل وعلى منح ومعونات أجنبية بلغت حوالى ٢٥ ٪ الى جملة قيمة صادراتها ويتضح ذلك من البيانات الآتية (١):

---

(١) U. N. Conference on Trade and Development, International Commodity Arrangements and Policies, op. cit., p. 30

		ببلايين الدولارات
صادرات المواد الأولية الى الدول المتقدمة	١٧	
صادرات المواد الأولية الى كتلة الدول الشرقية	١	
جملة صادرات المواد الأولية	١٨	
صادرات المواد الصناعية	٢	
جملة الصادرات	٢٠	
واردات الدول النامية		٢١
نفقات خدمة الديون الأجنبية والخدمات الأخرى		٤
مجموع بنود المعاملات الجارية	٢٠	٢٥
الفجوة فى المعاملات الجارية		٥—
رؤوس الأموال والمعونات والمنح الأجنبية	٥	
جملة المعاملات التجارية والرأسمالية	٢٥	٢٥

(ثانيا) تجارة الدول النامية وموازين مدفوعاتها فى المستقبل :

تشير دراسات هيئة الأمم المتحدة — ووكالاتها المتخصصة — وذلك على أساس نجاح الدول النامية فى تحقيق الأهداف المحددة من قبل الأمم المتحدة فى عقد التنمية — ومضمونها زيادة الناتج القومى الاجمالى بمعدل ٥٪ سنوياً — الى أن واردات الدول النامية من العالم الخارجى يتوقع أن تبلغ ٤١ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ وذلك على أساس أسعار ١٩٥٩ ، أى ستبلغ تقريباً ضعف ما كانت عليه حينذاك (١) .

أما من ناحية صادرات الدول النامية فتشير الدراسات الى أنها — بفرض استمرار الاتجاهات والسياسات الجارية — ستبلغ فى عام ١٩٧٠ حوالى ٢٩ بليون دولار (٢) . ومؤدى ذلك أنه بينما ستزيد الواردات بمقدار الضعف

---

(١) المرجع السابق . يلاحظ أن رقم الواردات الخاصة بالدول النامية يختلف تقديره تبعاً للنماذج المختلفة كما سيوضح فى الملحق (١) .

(٢) المرجع السابق . ويلاحظ نفس ما جاء فى الحاشية (١) .

فلن تزيد الصادرات الا بأقل من النصف ولما كانت مديونية العالم المتخلف قبل دول العالم الأخرى ستزداد خلال فترة الستينيات — وذلك لمقابلة احتياجات التنمية — فان التقديرات تشير الى زيادة أعباء الديون الخارجية وغيرها من الخدمات الأجنبية الى ضعف ما كانت عليه أى الى ٨ بليون دولار . وهذا يؤدى الى وجود عجز فى معاملات الدول النامية الجارية مع العالم الخارجى حوالى عشرين بليوناً من الدولارات . وبفرض أن الدول النامية ستحصل على حوالى ٩ بليون دولار فى صورة قروض طويلة الأجل ومعونات ومساعدات أجنبية — وذلك على أساس امتداد الاتجاهات الماضية — فان الدول النامية ستصبح فى النهاية فى موقف لا تحسد عليه اذ سيبلغ العجز فى النهاية حوالى ١١ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ .

ويمكن أن نوضح هذه المعاملات فيما يلى (١) :

	ببلايين الدولارات	
الصادرات من المواد الأولية الى الدول المتقدمة	٢٣	
الصادرات من المواد الأولية الى كتلة الدول الشرقية	٢	
جملة صادرات المواد الأولية	٢٥	
صادرات المنتجات الصناعية	٤	
جملة الصادرات	٢٩	
واردات الدول النامية	٤١	
نفقات خدمة الديون الأجنبية وغيرها من الخدمات	٨	
مجموعات بنود المعاملات الجارية	٢٩	٤٩
العجز فى المعاملات الجارية	—٢٠	
رؤوس الأموال والمعونات والمنح الأجنبية	٩	
جملة المعاملات الجارية والرأسمالية	٣٨	٤٩
العجز المتوقع فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٧٠	—١١	

(١) المرجع السابق . جاءت هذه الأرقام تحت Alternative 1

وهناك من الدراسات ما يأخذ فى الاعتبار بعض الأمور التى تغير من الأرقام السابقة ، وان كانت فى النهاية تظهر عجزاً فى معاملات العالم المتخلف مع العالم الخارجى (١) .

ولما كانت الأرقام السابقة — وتلك الموضحة فى الملحق (١) — تمثل متوسطات لكافة الدول النامية ، ونظراً لقيام اختلافات واضحة فى تركيب صادرات الدول النامية المختلفة لذلك يتعين أن نشير الى التحفظين التاليين :

١ — لا بد وأن نتوقع أن المشكلة ستكون أكبر بالنسبة للدول النامية الشديدة الفقر ، اذ أن عجز معاملاتها مع العالم الخارجى لابد وأن يكون أكبر .

٢ — تشمل الأرقام السابقة كافة صادرات الدول النامية — بما فيها صادراتها من البترول والتى تؤلف نسبة كبيرة منها والتى لا يفيد منها الا قلة من الدول النامية . وعلى ذلك فقد يتعين استبعاد صادرات البترول وحينذاك يتبين لنا أن المنتجات الزراعية تؤلف حوالى ٨٠٪ من صادرات معظم الدول النامية وليس ٦٠٪ كما تشير الى ذلك الأرقام السابقة .

اذا أخذنا هذين التحفظين فى الاعتبار بصدد دراسة مشكلة عجز معاملات الدول النامية مع العالم الخارجى لأضحت الصورة أكثر خطورة ولأصبح عجز بعض الدول أكثر فداحة .

لذلك يتعين على الدول النامية أن تعمل بكافة امكانياتها نحو زيادة صادراتها الى الدول المتقدمة ، وهذا يقتضى بطبيعة الحال تغيير فى سياسات الدول المتقدمة ، بل ان الوضع يتطلب من الدول النامية أن تعيد النظر فى هياكلها الاقتصادية وذلك لتحقيق زيادة فى حصيلة صادراتها أو لتحقيق نقص فى وارداتها فى ضوء ما تقدمه بنياناتها الاقتصادية من تعديل .

---

(١) انظر الملحق (١) حيث وضحنا التقديرات المختلفة لما يتوقع أن يكون عليه الوضع طبقاً للنموذج (٢) والنموذج (٣) .

وهنا نشير الى بعض النواحى التى يتعين أن تسلكها كل من الدول النامية والدول المتقدمة والتى ستؤثر على مسلك صادراتها فى المستقبل :

(اولا) سياسات الدول النامية :

١ — يتعين على الدول النامية أن تتبع الوسائل المختلفة للتأثير على الأذواق والعادات الخاصة بالمستهلكين فى العالم الأكثر تقدماً وذلك لمحاولة التغلب على قلة مرونة الطلب الدخلية السائدة فى الدول المتقدمة. قد يتأتى ذلك عن طريق الدعاية اللازمة لتلك المنتجات وتقصى وخلق منافع جديدة لها .

٢ — سعى الدول النامية نحو تحقيق استقرار فى أثمان منتجاتها ، ذلك لأن انخفاض الثمن فى ظل انخفاض مرونة الطلب الدخلية — لن يؤدى الى زيادة الطلب بدرجة تحقق زيادة فى حصيلة الصادرات ، هذا بالاضافة الى ما يترتب على ذلك من مشاكل للمنتجين أو الهيئات التى تعين المنتجين **Support agencies** كذلك فان ارتفاع الأثمان كثيراً مايؤدى — وعلى الأخص فى الفترة الطويلة — الى التحول الى استعمال مواد صناعية جديدة **synthetics** أو سلع بديلة ، بل ربما يؤدى الى ادخال تعديلات على العمليات الانتاجية من شأنها الاقتصاد فى استخدام تلك المنتجات .

٣ — يتعين على الدول النامية أن تتبع الأساليب الفعالة لتنظيم اقتصادياتها بالدرجة التى تحميها من الانعكاسات الخارجية والتدهور فى معدلات تبادلها الخارجية وتراخى صادراتها . حقيقة أن تغيير الهياكل الاقتصادية فى الدول النامية — والمتمثلة فى تنويع الانتاج والاهتمام بالتصنيع وغيرها — قد تكون من الأمور الصعبة ، كما أنه من الأمور التى تستهدف فترة طويلة حيث عناصر انتاجها تتصف بضعف قابليتها للانتقال **immobile** ومع ذلك فيتعين على الدول النامية أن تتخذ الخطوات الكفيلة للبدء فى هذا الطريق الطويل والذى سبق وسلكته الدول الأكثر تقدماً (١) . ولا شك أن الدول النامية ستظل خلال

---

(١) يلاحظ أن مشكلة ضعف قابلية عوامل الانتاج للانتقال قد أضحت أقل حدة وصعوبة فى الدول التى تتبع أساليب التخطيط بمقارنتها مع الدول التى تتبع أساليب الاقتصاد الحر .

فترة طويلة معتمدة تماماً فى تحقيق نموها على صادراتها التقليدية الى العالم الخارجى وعلى الأخص الى الدول الأكثر تقدماً .

٤ — يتعين على الدول النامية أن تنمى من التجارة فيما بينها وذلك عن طريق اتباع السياسات المختلفة الملائمة وتبادل المزايا وعقد الاتفاقات بل واقامة الأسواق المشتركة فيما بينها . ولاشك أنه فى ظل قيام السوق الأوروبية المشتركة ، ومنطقة التجارة الحرة وما يشاع عن احتمال اقامة اتحاد بين دول منطقة التجارة الحرة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وربما استراليا وما تبغيه من تحرير للتجارة فيما بينها ما يقتضى من الدول النامية اقامة سوق مشتركة لها تهدف الى تحقيق نفس الأغراض وتعوض تلك المجموعة عن النقص فى تجارتها مع العالم الخارجى وتنسيق الدول النامية لسياساتها والعمل الجماعى المتعلق بالانتاج والتصدير والأسعار لابد أن يعود عليها بفوائد كبيرة فى ظل عالم تسوده التكتلات والاتحادات .

(ثانياً) سياسات الدول النامية :

١ — يتعين على الدول المتقدمة منفردة ومجتمعة أن تتخذ من الاجراءات ما يكفل تحرير وارداتها من الدول النامية من كافة القيود والرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والضرائب المحلية وغيرها وبحيث تكون هذه الاجراءات متفقة مع البرامج التى تتبعها الدول المتقدمة فى تحرير التجارة فيما بينها .

وتحقيق هذه الأهداف قد لا يكون من الأمور الهينة ذلك لأنها تتصل اتصالا وثيقاً بهياكلها الاقتصادية ، وقد يكون التغير فى بعضها على حساب مصالح معينة أو نواح اقتصادية مستقرة منذ فترة طويلة . وقد تكون النواحى المتصلة بالرسوم الجمركية — من نواحى تخفيضها أو الغائها — أيسرها جميعاً ذلك لأن معدلات الضرائب الايرادية — وليست الحامية — لا تمثل إلا قدراً

ضئيلا جداً الى دخول الدول المتقدمة (١) . ومع ذلك فان تخفيض الضرائب أو الغاءها لا يعود بفائدة تذكر على الدول النامية إذ قد لا تحقق زيادة تذكر فى صادرات الدول النامية لأن طبيعة الطلب على معظم سلعها تميل الى قلة المرونة . وقد يفضل الغاء هذه الضرائب ، الابقاء عليها واستخدام حصيلتها فى شراء مزيد من نفس السلع ، وبذلك تساهم الضرائب فى زيادة صادرات الدول النامية للسلع ذات مرونة الطلب القليلة (٢) . أو أن تضاف حصيلة تلك الضرائب الى الأرصدة التى يمكن أن تستخدم فى نواحى التمويل التعويضى المترتب على تقلب حصيلة الصادرات .

أما الصعوبات الرئيسية أمام تحرير صادرات الدول النامية الى الدول الأكثر تقدماً فتتصل بما تتبعه الدول الأخيرة من قيود كمية وفى معاملات تميزية مع العالم الخارجى ، وهذه تتصل تماماً بما تتبعه تلك الدول من سياسات تثبيت الأثمان الداخلية . وتعديل هذه الأمور كثيراً ما يتعارض مع السياسات الداخلية ويعرض الحكومات التى تقدم عليها الى هجوم ونقد كثيراً ما يطيح بها .

٢ — يتعين قبول الدول الأكثر تقدماً لمبدأ تعويض الدول النامية فى حالة انخفاض حصيلة صادراتها أسوة باتباع الدول المتقدمة صناعياً لهذا الأسلوب

---

(١) راجع القائمة المتعلقة بالرسوم المفروضة على بعض المنتجات المدارية — الكاكاو ، البن والشاى — فى معظم الدول المتقدمة صناعياً ونسبتها الى دخول الحكومات ، ومنها يتضح أنها فى معظم الحالات لا تؤلف إلا قدراً ضئيلا الى دخول تلك الحكومات .

أنظر :

U.N. Conference on Trade and Development, The Expansion of Market Opportunities for Primary Commodities in Developed Countries, table 2 p. 5

(٢) U. N. Conference on Trade and Development, International Commodity Arrangements and Policies, op. cit. p. 51,

فى سياستها الاقتصادية الداخلية (١) . فما أحوج الدول النامية الى تعويضها — بطريقة أو بأخرى — فى حالة هبوط حصيلة صادراتها عن حد معين (٢) . ولا شك أن هذا فيه قدر من مقابلة بعض خسائر الدول النامية نتيجة لميل معدلات التبادل لغير صالحها . فلقد قدر النقص فى حصيلة صادرات الدول النامية — فى الفترة ١٩٥١ — ١٩٦١ — على أساس عدم تغيير أسعار الصادرات والواردات عن مستوياتها فى عام ١٩٥٠ بحوالى ١٥ بليون دولار . معنى هذا أن ميل معدلات التبادل للدول النامية الى غير صالحها حرمها خلال تلك الفترة من حوالى ١٥ بليون دولار — وفى تقدير آخر حوالى ٣٠ بليون دولار (٣) وسبيل تعويض الدول النامية عن خسائر صادراتها أجدى وأوقع ويلقى ترحيباً من قبل الدول النامية عن المعونات والمساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة .

٣ — يتعين على الدول المتقدمة أن تحد من انتاج السلع التى يمكن للدول النامية انتاجها بسهولة ، كما يتعين عليها أن تفتح أبوابها أمام تلك المنتجات .

---

(١) تقوم الحكومات فى العديد من الدول الصناعية بتحديد أسعار مجزية للمنتجين . فتحدد أمريكا سعر محلى للقطن يتراوح بين ٣٣ ، ٣٤ دولار للمائة رطل فى حين يتراوح أسعار التصدير بين ٢٤ ، ٢٥ دولاراً . وفى بريطانيا تباع المنتجات الزراعية محلياً بأسعار السوق العالمية الا أن الحكومة تؤدى الفرق للمزارع بين سعر البيع المنخفض والسعر الذى تراه ضرورياً لتحقيق دخل معقول للمزارعين . راجع النشرة الاقتصادية لوزارة الاقتصاد ، عدد فبراير ١٩٦٤ ص ٥٧ .

(٢) راجع ما نشر عن هذا الموضوع والذى كان محلا لدراسات مستفيضة من لجنة الأمم المتحدة فى دورتها السابعة التى عقدتها فى مارس ١٩٥٩ . وكذلك راجع «وسائل التمويل التعويضى لدرء تقلبات حصيلة الصادرات للدول المنتجة للمواد الأولية «االنشرة الاقتصادية لوزارة الاقتصاد عدد اكتوبر ١٩٦٣ صفحات ٧٧ — ٨٥» . وكذلك راجع «التمويل التعويضى لتقلبات حصيلة الصادرات ، المجلة الاقتصادية ، البنك المركزى المصرى ، المجلد الثالث — العدد الأول ١٩٦٣ صفحات ١ — ١٦ » .

(٣) قدر رقم ٣٠ بليون دولار على أساس مستويات الأسعار للمواد الأولية فى عام ١٩٥١ حيث ارتفعت عن مستويات ١٩٥٠ نتيجة للحرب الكورية أنظر :

U. N. Conference on Trade and Development. Financing for an Expansion of International Trade, op. cit. p. 6.

ولما كان تطور الدول النامية أمر حيوى فى تدعيم الاستقرار السياسى والاقتصادى العالمى ، بالاضافة الى كونه أمر ضرورى لتقدم دول الكتلة الشرقية والدول الأكثر تقدماً ، لذلك فان نمو تجارة الدول النامية بما يحقق الأمور السابقة يتطلب من تلك الدول زيادة معاملاتها مع الدول النامية ونبذ القيود والامتيازات الممنوحة والتعاون معها فى تقرير أثمان عادلة ومجزية لصادراتها ، بل ومنح الدول النامية بعض المزايا فى التعامل معها .

وبالرغم من أهمية تلك النواحى منفردة ومجتمعة فان ما تحقق منها يعتبر ضئيلا لدرجة تجعلنا نؤمن أن تغيرات هيكلية فى تجارة الدول النامية مع العالم الخارجى لن تتحقق فى الأجل القريب ، مما يترتب عليه الابقاء على معظم المشاكل الاقتصادية القائمة حالياً فى الدول النامية .

ناحية أخرى هى أن الدول النامية تعيش فى عالم تسوده التكتلات فهناك منطقة السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة،ومنطقة الكتلة الشرقية . وقد تختلف الحوافز والفلسفات الاقتصادية والسياسية التى تحكم هذه التجمعات إلا أنها تشترك عموماً فى كونها تقيم حواجز وتخلق معاملات تميزية بالنسبة لوارداتها من كتلة الدول النامية بالمقارنة مع المعاملات التى تتبعها فى علاقاتها مع أعضائها فى داخل كل مجموعة . ولذا يقتضى الوضع من جانب هذه التجمعات الاقتصادية أن تخفف من الحوافز التى تقيمها أمام الدول النامية . ولما كان تحقيق هذا الهدف قد يتنافى مع أغراض كل تجمع لذا يتعين منطقياً على الدول النامية أن تنتظم فى تجمعات مماثلة تواجه بها التكتلات الأخرى وتستطيع عن طريق هذا التكتل تحقيق فوائد متعددة منها ما تحققه من مزايا فى القوى التفاهمية مع كل مجموعة . وربما قد يؤدى هذا فى النهاية الى توسيع دائرة حرية التجارة الدولية عموماً .

وما نقترحه هنا لا ينكر بعض التطورات المشجعة التى تحققت من جانب بعض الدول وعلى الأخص دول الكتلة الشرقية فى معاملاتها الثنائية مع بعض الدول النامية . انما ما نقترحه هنا على مستوى اقليمى أو عالمى .

خاتمة

ويجب أن نشير فى ختام هذا البحث الى أن الدول النامية ودول العالم الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة تعلم تماماً الصلة الوثيقة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، وأن نمو التجارة الدولية يمكن الدول النامية من تحقيق معدل أكبر وأسرع للتنمية الاقتصادية . لذلك يتعين على الأطراف المختلفة أن تعى الى أن تحقق تجارة الدول النامية مع العالم الخارجى الأمور الآتية :

(أولا) أن يكون نموها مصحوباً بزيادة فى قيمة صادراتها .

(ثانياً) أن يكون نموها كذلك مصحوباً بزيادة فى مقدرتها على الاستيزاد فى الأجل الطويل بمعنى عدم ميل معدلات التبادل الدولية فى الأجل الطويل لغير صالحها .

(ثالثاً) أن تحقيق زيادة فى قيمة الصادرات وزيادة فى المقدرة على الاستيراد من وجهة نظر الدول النامية ، يفضل الحصول على مساعدات ومعونات من العالم الخارجى ، اذ أن ذلك يحقق لها الحرية المطلقة فى تنظيم وتوجيه اقتصاد ياتها ولا يجعلها تحت رحمة ظروف خارجة عن سلطانها وارادتها .

(رابعاً) التحقق من حصيلة صادراتها وبذلك تصبح بمنأى عن مشكلة تقلباتها من عام لآخر وتستطيع أن ترسم برامج نموها بصفة شبه مستمرة ومنتظمة.

إلا أن تلك الأمور لا تتحقق إلا عن طريق اعادة النظر فى بنيانات وهياكل اقتصاديات الدول النامية ، وتخلص تلك الدول من اعتمادها على سلعة أو قلة من السلع كمورد لنقدها الأجنبى ، وعن طريق زيادة أهمية القطاعات الغير زراعية وزيادة صادراتها من المنتجات بل وعن طريق تنمية التبادل فيما بينها .

فالمشكلة الأساسية التى تواجه الدول النامية هى فى قدرتها على تحقيق قدر مستقر ومتزايد من حصيلة صادراتها تجعلها أقل اعتماداً على المعونات والقروض الأجنبية ، وان كان هذا لا يعنى فى فترة بناء اقتصادياتها عدم حاجتها الى تلك المساعدات فى صورها المختلفة والتى ترتبط بتحقيق خطتها الاقتصادية .

ملحق (١)

عجز موازين مدفوعات الدول النامية فى عام ١٩٧٠

(أولا) النموذج الأول :

تشير بعض الدراسات الى أنه اذا أخذنا فى الاعتبار وجود عوامل مواتية فى الاتجاهات والسياسات — فيما عدا حصيلة صادرات المواد الأولية — وبفرض بقاء الأسعار على ما هى عليه فى عام ١٩٦٠ فان العجز سيتقلص الى حوالى ثلاثة بلايين من الدولارات .

(ثانياً) النموذج الثانى :

أما اذا أخذنا فى الاعتبار وجود عوامل مواتية فى الاتجاهات والسياسات فيما عدا حصيلة صادرات المواد الأولية — وانما كذلك افترضنا أن قيمة الوحدة من الواردات فى عام ١٩٧٠ ستزيد بمعدل ١٠٪ بالنسبة الى قيمة الوحدة من الصادرات (والتى ستظل ثابتة) فان العجز يعود مرة ثانية الى الزيادة ليبلغ سبعة بلايين من الدولارات .

ويمكن أن نوضح أرقام النموذجين الأول والثانى فيما يلى :

أرقام ١٩٧٠ (ببلايين الدولارات)

	النموذج الأول		النموذج الثانى	
صادرات المواد الأولية الى الدول المتقدمة	٢٣			٢٣
صادرات المواد الأولية الى دول الكتلة الشرقية	٢			٢
جملة صادرات المواد الأولية	٢٥			٢٥
صادرات المنتجات الصناعية	٦			٦
جملة الصادرات	٣١			٣١
جملة الواردات.	٣٨			٤٢
نفقات أعباء الديون الخارجية وغيرها من الخدمات	٨			٨
جملة المعاملات الجارية	٣١	٤٦	٣١	٥٠
العجز فى المعاملات الجارية		١٥—		١٩—
رؤوس الأموال والقروض الطويلة الأجل والمعونات ...	١٢		١٢	
جملة المعاملات الجارية الرأسمالية	٤٣	٤٦	٤٣	٥٠
العجز فى المعاملات الجارية		٣—		٧—